الإثنين 9 شوال 1446 هـ - 7 أبريل 2025

أخبار النافذة

زيادة الدين المحلي المصري 709 مليارات جنيه في نصف عام لعبة الكبار: أين ستقف الصين وروسيا في المواجهة بين أميركا وإيران؟ شاهد.. مئات الآلاف يشاركون بمسيرات من إسطنبول إلى واشنطن ودعوات لإضراب عالمي الاثنين قفزات متسارعة بأسعار الذهب والدولار بمصر بعد عيد الفطر البورصة تنهي تعاملات الأحد بخسارة 73 مليار جنيه 11 شهيد ومصاب في هجوم صهيوني على صعدة اليمنية شاهد | | قطعان الصهاينة يقتحمون المسجد الأقصى اليوم الأحد تركيا تدعم الحكومة السورية بصواريخ أرض-جو متطورة لمواجهة الاحتلال الصهيوني

Submit

Submit

- الرئيسية
- الأخبار
  - اخبار مصر
  - اخبار عالمية
  - اخبار عربية
  - اخبار فلسطين
  - اخبار المحافظات
  - منوعات
  - اقتصاد
- المقالات
- تقارير
- الرياضة
- تراث
- حقوق وحريات
- التكنولوجيا
- المزيد
  - دعوة
  - التنمية البشرية
  - الأسرة
  - ميديا

الرئيسية » المقالات

زيادة الدين المحلي المصري 709 مليارات جنيه في نصف عام

الاثنين 7 أبريل 2025 02:00 م

كتب: ممدوح الولي

ممدوح الولي

خبير اقتصادي ورئيس نقابة الصحفيين الأسبق

أشارت بيانات وزارة الماليـة المصـرية إلى بلوغ إيرادات الموازنـة الحكوميـة، خلال النصف الأول من العام المالي الحالي (2024/2025)، أي خلال الفترة من شهر يوليو إلى ديسمبر الماضي، تريليونًا و61 مليار جنيه، بينما بلغت مخصصات فوائد الديون الحكومية 939 مليار جنيه، وبما يعني بقاء 122 مليار جنيه فقط من الإيرادات مطلوب بها الإنفاق على باقي أبواب مصروفات الموازنة الخمسة، بينما باب الأجور للعاملين في الحكومة بمفرده بلغ 286 مليار جنيه، مما يعني حتميـة لجوء الحكومـة إلى المزيد من الاقتراض للإنفاق على باقي أبواب المصـروفات، والتي بلغت 279 مليارًا للـدعم وسداد ديون هيئة التأمينات الاجتماعية، و93 مليار جنيه للاسـتثمارات الحكومية على الخدمات والمرافق، و84 مليار جنيه لشـراء السـلع والخـدمات اللازمـة لإدارة دولاب العمل الحكومي في الوزارات والمحافظات والهيئات الخدمية، و81 مليار جنيه لنفقات الدفاع وتكلفة اشتراك البلاد في المنظمات الدولية.

وهكـذا حقق الميزان الكلي لموازنة نصف العام المالي الحالي عجزا بلغ 709 مليار جنيه، سيضاف للدين المحلي الحكومي الذي بلغ قبل بداية العـام المالي الحالي 8.727 تريليون جنيه، مما يتطلب من الحكومـة تدبير فوائده والتي أصـبحت تشـكل المكون الأكبر بين أبواب مصـروفات الموازنة، حيث بلغ النصـيب النسبي للفوائد من إجمالي المصـروفات البالغة 1.762 تريليون جنيه في النصف الأول نسـبة 53 في المئة، تليها الأجور بنسبة 16 في المئـة، ونحو ذلك للـدعم وسـداد ديون هيئة التأمينات الاجتماعية، و5 في المئة فقط للاسـتثمارات الحكومية، ونحو ذلك لكل من شراء السلع والخدمات للجهات الحكومية، وكذلك لنفقات الدفاع ونفقات الاشتراك في المنظمات الدولية.

عدم تحقق مستهدفات الإيرادات والمصروفات

وهكذا تغل نفقات فوائد الديون الحكومية الضـخمة يد صانع السياسة المالية عن التدخل لتحسين أحوال العاملين في الحكومة، والبالغ عددهم 4.5 مليون موظف، حيث أجلت الحكومـة الحزمـة الاجتماعيـة إلى العام المالي الجديـد، والتي كان رئيس الوزراء قـد أعلن عن تنفيـذها خلال شهر رمضان الفائت، كما تتجه لخفض الدعم من خلال رفع أسـعار المشـتقات البترولية أكثر من مرة خلال العام الميلادي الحالي، إلى جانب رفع أسعار شرائح استهلاك الكهرباء خلال شهور قليلة، وكذلك رفع أسعار الخدمات التي تقدمها الجهات الحكومية.

وهـا هي بيانـات النصف الأول من العام المالي الحالي والـذي ينتهي آخر يونيو المقبل، تشـير إلى انخفاض مخصـصات دعم السـلع التموينيـة، بنسبة 12 في المئة عما سبق الإعلان عن تخصيصه لها وقت الإعلان عن تفاصيل الموازنة، وعدم تحقق الأرقام التي أعلنت عنها الحكومة من استثمارات حكومية مع بداية العام المالي الحالي.

ويرجع ذلك أيضا إلى سـبب رئيس يتمثل في عدم تحقق الإيرادات التي توقعتها الحكومة للموازنة، حيث تشير المقارنة بين الأرقام التي جاءت بقـانون الموازنـة، وما تحقق خلال النصف الأول من العام المالي إلى تراجع قيمـة الإيرادات بنسـبة 19 في المئة، وشـمل الانخفاض الحصيلة الضريبية بنسبة 10 في المئة، والإيرادات غير الضـريبية من عوائد الجهات المملوكة للحكومة بنسبة 51 في المئة، مما اضطر صانع السياسة المالية إلى خفض مجمل المصـروفات بنسـبة 9 في المئـة عمـا تم الإعلـن عنه، وبلغت نسـبة التراجع 12 في المئـة في مخصـصات الدعم،

وزادت نسبة التراجع إلى 63 في المئة في الاستثمارات الحكومية المعنية في الخدمات الصحية والتعليمية وخدمات مياه الشرب والصرف الصحي.

وكالعادة، تجد الحكومة لنفسها مخرجا، فبدلا من أن تقارن ما تحقق بما جاء في قانون الموازنة من إيرادات ومصروفات، راحت تقارن بين نتائج النصف الأول من العام المالي ونفس الفترة من العام المالي السابق، والتي من الطبيعي أن ترتفع أرقامها في ظل نسبة تضخم بلغت 23 في المئة بشهر ديسمبر الماضي، وبما يعني على سبيل المثال أنه عندما تشترى الحكومة مستلزمات أداء عملها من مطبوعات وعدد وأدوات وصيانة، فمن الطبيعي أن تزيد التكلفة على الأقل بنسبة التضخم المعلنة، بينما كانت الزيادة في المخصصات لشراء السلع والخدمات 19 في المئة، أي أقل من نسبة التضخم الرسمية، والتي لا تجد قبولا لدى كثير من المتخصصين الذين يرون النسبة الحقيقية للتضخم أعلى من ذلك.

انخفاض مخصصات الاستثمارات الحكومية

أما الاستثمارات الحكومية والتي تمثل الوسيلة الوحيدة لتحسين مستوى الخدمات في المحافظات خاصة المناطق المحرومة من الخدمات، فقد انخفضت مخصصاتها عما كانت عليه في نفس الفترة من العام الماضي، وبما يعني حدوث تدليس على الرأي العام الذي تم التباهي أمامه بما تم تخصيصه من استثمارات، والتي كانت من المفترض أن تبلغ 248 مليار جنيه بنصف العام المالي، بينما بلغ 93 مليار جنيه فقط.

وكوسيلة للالتفات على ذلك الإخفاق برر وزير المالية ذلك بالتزام الحكومة بسقف مالي للاستثمارات الحكومية، رغم أن هذا المطلب كان مقصودا منه خفض تدخل الجيش في النشاط الاقتصادي والمشروعات، وليس خفض مخصصات الخدمات التعليمية والصحية التي تعاني من نقص حاد، حيث إن خفض تلك المخصصات يعني طول فترة تنفيذ تلك المدارس والمستشفيات إلى سنوات أطول في ضوء تكدس الفصول وازدحام المستشفيات الحكومية، وبما يؤدي إليه من تدهور حال العملية التعليمية والحالة الصحية خاصة لمحدودي الدخل.

وهكذا لم تستطع الحكومة الوفاء بما وعدت به من قيم لخفض للعجز بالموازنة، حيث وعدت بعجز كلي خلال النصف الأول بقيمة 622 مليار جنيه، بينما بلغ العجز 709 مليار جنيه بزيادة 87 مليار جنيه، وانعكس ذلك على زيادة نسب العجز الكلي إلى الناتج المحلي عما تم الإعلان عنه مسبقا، رغم استحواذ الضرائب على نسبة 86 في المئة من مجمل الإيرادات، وزيادة حصيلة عدد من أنواع الضرائب مثل الضرائب على الممتلكات وضريبة القيمة المضافة والجمارك، وبما يؤكد ما ذكره الكثيرون من العيش في ظل دولة جباية.

وهكذا تسبب بلوغ نسبة إجمالي الإيرادات 60 في المئة من إجمالي قيمة المصروفات، وبلوغ مخصصات فوائد الدين الحكومي نسبة 88.5 في المئة من مجمل إيرادات الموازنة في النصف الأول من العام المالي الحالي، في توسع الحكومة بالاقتراض في شكل إصدار أذون خزانة بلغت قيمتها 361 مليار جنيه، خلال أربعة أشهر من يوليو إلى أكتوبر، كآخر بيانات معلنة، والاستمرار في إصدار سندات الخزانة الأطول أجلا والتي لا تعلن الحكومة أرصدتها منذ سنوات، واقتراض الحكومة 309 مليارات جنيه من البنك المركزي خلال أول ثلاثة أشهر من العام المالي كآخر بيانات معلنة، كما زادت قيمة الدين الخارجي للبلاد خلال النصف الأول من العام المالي الحالي، بنحو 2.2 مليار دولار رغم وعود وزير المالية بخفض قيمة الدين الخارجي، مع استمرار الاقتراض الخارجي سواء من صندوق النقد الدولي أو الاتحاد الأوروبي، أو البنوك الخليجية الوطنية أو غيرها من الجهات الدولية والإقليمية، رغم بلوغ أرصدته بنهاية العام الماضي 155 مليار دولار.

حقوق وحريات

بدء مناقشة ملف مصر الحقوقي بالأمم المتحدة وسط انتهاكات فجة

الثلاثاء 28 يناير 2025 03:00 م
اخبار فلسطين

"بيت حانون" .. عمليات نوعية للمقاومة تعيد حسابات جنرالات الصهاينة

الجمعة 10 يناير 2025 05:30 م

مقالات متعلقة

التطهير العرقي هدف حرب الإبادة الفاشية على غزّة

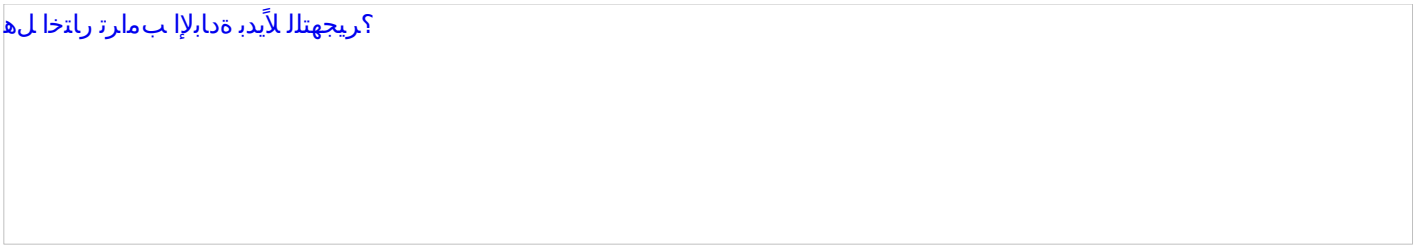

هل اختار ترامب الإبادة بديلاً للتهجير؟

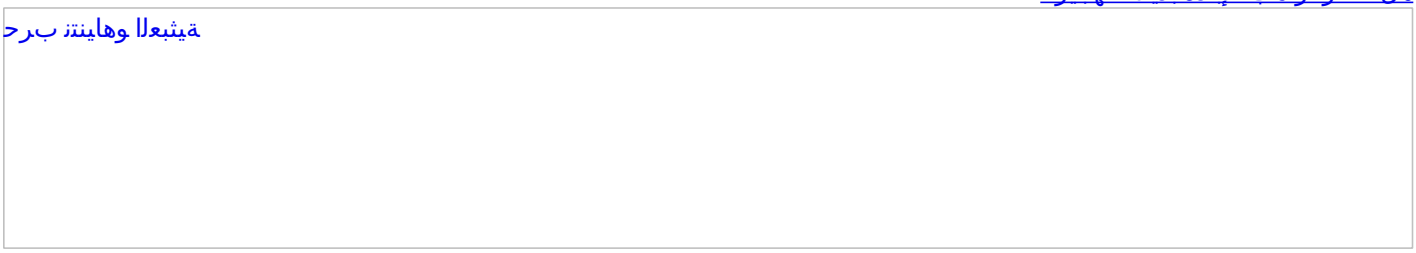

حرب نتنياهو العبثية

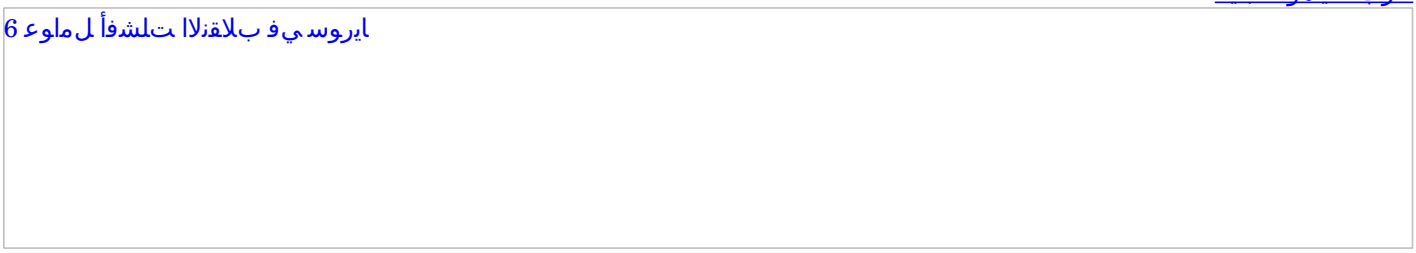

6 عوامل أفشلت الانقلاب في سوريا

- التكنولوجيا
- دعوة
- التنمية البشرية
- الأسرة
- ميديا

- الأخبار
- المقالات
- تقارير
- الرياضة
- تراث
- حقوق وحريات

إشترك أدخل بريدك الإلكتروني

جميع الحقوق محفوظة لموقع نافذة مصر 2025 ©